إمارة المؤمنين في تاريخ المغرب

سعيد بنحمادة[1]

يدل لفظ "الأمير" في الفكر الإسلامي على تفويض الشؤون العامة إلى رئيس أو قائد، ومنه انتقل المفهوم إلى الحاكم الأعلى للدولة في تاريخ الإسلام، انطلاقا من قوله تعالى: ﴿أُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُم﴾ [النساء: 58]. والحديث النبوي الشريف الذي يقول فيه الرسول ﷺ: ﴿إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ﴾[2].

انتقلت هذه الدلالة المصطلحية التي اتخذها مفهوم "الأمير"، والذي اشتق منه لقب "أمير المؤمنين" إلى المغرب، لتعبر عن اختيار في النظم والتنظيمات يجمع بين الأبعاد الفقهية والعقدية والسياسية والمجتمعية، ويحسم سؤالَ الشرعيةِ والتمثيلِ المذهبي والعقدي والسياسي[3]، بما هو أنموذج في الحكم والتدين، مواكب للمتغيرات، انطلاقا من المشروع الحضاري الذي أوجز أسسه عبد الواحد بن عاشر (ت. 1040هـ/1631م) في منظومته الموسومة بـ"المرشد المعين على الضروري من علوم الدين":

فِي عَقْدِ الأَشْعَرِي وَفِقْهِ مَالِك وَطَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ[4]

وهو ما يعكس البعدين التاريخي والراهني في الشخصية المؤسساتية للمغرب، والتي تمثل "إمارة المؤمنين" أحد مكوناتها الرباعية، التي مكنت الدول، التي تعاقبت على حكم المغرب، من التصدي لكل من استهدف تقبيح النظم والتنظيمات القائمة وتحسين الدعوة التي تسعى إلى إقامة نظم جديدة.

و"إمارة المؤمنين" لدى الفقهاء هي رئاسة عظمى وولاية عامة جامعة لحراسة الدين وسياسة الدنيا به، ومتوليها يسمى "خليفة" و"إماما"، و"أميرا للمؤمنين". ومن ثم يدخل لقب "أمير المؤمنين" ضمن الألقاب السلطانية، باعتبارها من المؤسسات التي شكلت آلية لتثبيت شرعية الحكم ومشروعيته، ولذلك اختلفت تلك الألقاب حسب كل دولة، وجعلت الإمامة ترتبط بالبيعة التي تتم للإمام إما ببيعة أهل العقد والحل من الأمراء والعلماء وممثلي المجتمع، وإما باستخلاف الإمام الذي قَبْله (ولاية العهد)[5].

وجرت العادة بأن تكون البيعة بالمغرب خاصة وعامة، كما هو الشأن في غالب البيعات الإسلامية، فتسبق البيعةُ العامة البيعةَ الخاصة، ويحضرها قادة الجيش وزعماء القبائل وموظفو الدولة، يتقدمهم الأمراء والعلماء الذين يحررون عقد البيعة ويوزع على المساجد ويقرأ على الحاضرين يوم الجمعة في الغالب،

---

[1]- **أستاذ التعليم العالي، متخصص في تاريخ المغرب والأندلس، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مكناس.**

[2]- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1415هـ/1995م، (حديث رقم 8093)، ج8، ص 99، 100.

[3]- Mohammed Kably, "Légitimité du pouvoir étatique et variations socioreligieuses au Maroc médiéval", Hespéris Tamuda, vol. XXXV, fasc. II, 1997, pp 55.66.

[4]- أبو محمد عبد الواحد بن عاشر، المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، مكتبة القاهرة، القاهرة، دون تاريخ، ص 2.

[5]- بدر الدين بن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، منشورات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1405هـ/1985م، صص 52- 55. هشام المتوكل، البيعة وولاية العهد بالأندلس والمغرب: من النظرية الفقهية إلى الواقع التاريخي(ق 2- 7هـ)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 1438هـ/2017م، صص 163- 193. صص 216- 237. صص 274- 277.

مع النداء بذلك في الأسواق والأحياء. وعلى شخصيات كل إقليم أن تقدم بيعتها حضوريا أيضا إلى أمير الجهة أو عامل الإقليم[1].

أولا- نماذج من إستوغر افيا إمارة المؤمنين في تاريخ المغرب: ونركز فيها على:

1- مقدمة ابن خلدون: تتمثل قيمة هذا الكتاب في كون صاحبه، أبي زيد عبد الرحمن بن خلدون (ت. 808هـ/1405م)، تعرض لمفهوم "إمارة المؤمنين" وتعقّب خصوصيتها في تاريخ المغرب إلى حدود المرينيين، باعتبارها من النظم التي تقتضيها المصلحة العامة، وربطها بعلم العمران، أو علم الحضارة كما يسمى؛ إذ يرى أن السلطة أو الحُكْم إذا قام على القهر والتغلب فهو جور واستبداد، وإذا اكتفى بمقتضى السياسة الوضعية فإنه لن ينفع إلا في تحقيق المصالح الدنيوية. أما إذا تأسس على الدين جمع الصالح الدنيوي والأخروي، وهو معنى الخلافة في الإسلام؛ فهي خلافة عن الرسول ﷺ. وأن منصب الخليفة أو "أمير المؤمنين" واجب بالشرع لا بالعقل، وراجع إلى اختيار أهل الحل والعقد. ويشترط في متوليه العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء. ويرى ابن خلدون أن شرط النسب القرشي للخليفة راجع إلى العصبية القوية لقبيلة قريش، فأهمية هذا الشرط، في نظر صاحب "المقدمة"، أن يكون "أمير المؤمنين" من قوم أولي عصبية قوية حتى يتم الإقرار بخلافته وسلطته[2].

2- "أمير المؤمنين: المَلَكية والنخبة السياسية المغربية" لجون واتربوري: يعكس المنظور الأنجلوساكسوني للمَلَكية في تاريخ المغرب المعاصر، باعتبارها مؤسسة ذات جذور تاريخية. وتتمثل أهمية الكتاب في ربط ماضي "إمارة المؤمنين" براهنيتها؛ إذ نهج المؤلف مقاربة تحليلية لتتبع سلوك المجتمع والمَلَكية، وعلاقة المخزن بالنخبة السياسية انطلاقا من الموروث التاريخي للسلطة المغربية، والآليات التي مكّنت المَلَكية من الحفاظ على وجودها في تاريخ المنظومة السياسية بالمغرب، مما جعله يدمج بين التاريخ والسوسيولوجيا في أطروحته لنيل الدكتوراه، وهو ما دعا البعض إلى تصنيف الكتاب ضمن "كلاسيكيات علم السياسة بالمغرب"، ومرآة بيبليوغرافية لدراسة بنيات نظام المخزن وأدوار النخبة، مما يفهم معه تركيز صاحب الكتاب على البنى التقليدية للمجتمع المغربي وآثارها على المؤسسات والممارسات السياسية، ومنها النظم الاجتماعية (القبائل، الأعراف، ...) والاقتصادية والدينية (الزوايا، ...) وعلاقة ذلك كله بـ"إمارة المؤمنين"، دون تجاهل المؤثرات الاستعمارية بعد خضوع المغرب للاحتلال منذ 1912م.

وإذا كان صاحب الكتاب قد نجح في تفكيك جذور ووظائف "إمارة المؤمنين" في تاريخ المغرب وراهنه؛ فإن اعتماده على "النظرية الانقسامية" يعد ثغرة منهجية في طريقة تحليله للنظام السياسي والمجتمعي، كما تعكس ذلك النتائج التي توصل إليها المؤلف، من قبيل نعت المجتمع المغربي بالتوتر الدائم وعدم الاستقرار

---

[1]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط2، 1415هـ/1994م، ج3، صص 355- 358. انظر نموذجا لذلك كتاب السلطان المرابطي يوسف بن تاشفين بولاية العهد لابنه الأمير علي بن يوسف سنة 496هـ/1103م. لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1394هـ/1974م، م2، ص 518- 521.

[2]- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ط7، 2014م، ج2، صص 562- 580.

أو التوازن، وأن مرد ذلك إلى الطبيعة القبَلية الغالبة، وإلى سلسلة الثنائيات المتناقضة (الحكم في مقابل النخبة السياسية، النخبة في مقابل باقي المجتمع، المدينة في مقابل البادية، ...)[1].

ثانيا- التحولات الحضارية في تاريخ إمارة المؤمنين بالمغرب: إذا كانت الإمارة واحدة في تاريخ المغرب؛ فإن ألقابها السلطانية تغيرت حسب السياقات الحضارية لكل تجربة سياسية، ولذلك حضرت ألقاب "الأمير"، و"أمير المسلمين"، و"أمير المؤمنين"، و"السلطان"، وتهدف كلها إلى مقصد مشترك، أساسه ترسيخ الرئاسة في شؤون الدين والتدين؛ وتثبيت مشروعية الحكم على أساس البيعة؛ والتزامات الحاكم.

ويعود لفظ "الأمير" بالمغرب إلى فترة الفتوحات الإسلامية التي اتخذ فيها قادةُ الجيوش لقبَ "أمير الجند أو الجيش"، المعين من الخليفة (أمير المؤمنين الأموي بدمشق أو العباسي ببغداد) أو من ينوب عنه بمصر أو إفريقية (المغرب الأدنى أو تونس حاليا)؛ فكان الأمير يتمتع بنفس السلطات التي كانت للخليفة لكونه ممثلا له؛ فعلى هذا الأساس يمكن فهم بنية الإمارة لدى أمراء الدولة الأغلبية بإفريقية في علاقتهم بالخلفاء العباسيين ببغداد، لكون سلطة حكامهم قامت على "عهد الخليفة" أو "عقد الإمارة"، لا على أساس النسب لآل البيت أو بيعة الأمة. وسار الأمر على هذا المنوال في فترة حكم الإمارات الإسلامية المستقلة بعد اختفاء دولة الأدارسة بالمغرب خلال القرن 4هـ/10م، في ظل الإعلان عن الخلافة الفاطمية الشيعية بإفريقية (الإمامة بالتعيين)، ونظيرتها الأموية بقرطبة (إمارة المؤمنين في الفكر السني الذي يربطها بتحقيق المصالح العامة للمسلمين)، دون إغفال الخلافة غير المعلنة من قبل الخوارج الإباضية[2].

ولذلك اكتسبت الإمارة، في ظل سياق القرن 4 و5هـ/10 و11م، أبعادا مذهبية وعقدية:

- ارتباط خضوع السكان للأمير باستمرار تبعية هذا الأخير للخليفة الذي عهد له بالأمر؛
- إقامة الصلاة وضرب السكة باسم الخليفة؛
- اتباع المذهب والعقيدة الرسميين للخلافة[3].

وهكذا تم التمييز في هذه المرحلة من تاريخ المغرب بين صنفين من الإمارة: إمارة عامة (بنو الأغلب)، وإمارة خاصة (بنو زيري بن عطية المغراوي)؛ ففي الأولى نجد تفويضا عاما من الخليفة للأمير. أما في الثانية فيستثنى القضاء والتعيينات في بعض النظم من سلطات الأمير أو الوالي. كما تم تقسيم إمارات هذه المرحلة كذلك إما إلى "إمارة استكفاء" وتكون بتعيين مسبق من الخليفة (إمارة الأغالبة المعينين من قبل العباسيين، وإمارة موسى بن أبي العافية من قبل الخلافة الفاطمية قبل موالاته للأمويين بقرطبة)، أو "إمارة استيلاء" وهي بمثابة "عقد عن اضطرار" بمعنى أن الإمارة تقوم في بلد ويفوض الخليفة لأمرائها شؤون الحكم (حالة المرابطين مع العباسيين)[4].

---

[1]- جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط3، 2013م، صص 9- 42.

[2]- محمد الطالبي، الدولة الأغلبية، ترجمة المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1415هـ/1995م، صص 54- 82.

[3]- حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م، صص 337- 342.

[4]- أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1409هـ/1989م، ص 3- 29.

كما اقترن لقب الإمارة، سواء "إمارة المسلمين" أو "إمارة المؤمنين"، بالسلطان، وهو من الألقاب الملوكية، لأنه "قد يستعمل في المملكة والقدرة، ومنه قوله تعالى ﴿لا تنفذون إلا بسلطان﴾ [الرحمن: 33]. وقد يستعمل بمعنى الحجة، ومنه قوله تعالى ﴿فأتونا بسلطان مبين﴾ [إبراهيم: 10]، فسمي السلطان سلطانا إما لمملكته وقدرته، وإما لكونه حجة على وجود الله وتوحيده، لأنه كما لا يستقيم أمر الإقليم بغير مدبر، فكذلك لا يستقيم أمر العالم وما فيه من الحكم بغير مدبر حكيم، وكما لا يستقيم أمر سلطانين في بلد واحد، فكذلك لا يستقيم أن يكون للوجود إلهان، قال الله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾" [الأنبياء: 22]. وقيل: هو مشتق من السليط، لأنه يضيء بعدله وتدبيره على رعيته كما يضيء السليط بنوره على أهله"[1].

1- **من "الأمير" إلى "أمير المسلمين"**: بويع الأدارسة باعتبارهم أئمة، ولم يتخذ أحدهم لقب "أمير المؤمنين" مراعاة لوحدة الخلافة ولو في انتظار ضعف الخلافة العباسية، لكن ضعف الأدارسة كان أقوى من ضعف العباسيين منذ القرن 3هـ/9م[2].

استهل الإمام إدريس الأول قيام دولته، ومبايعته من قبل المغاربة، بخطبة هامة ذات دلالات دينية وسياسية عميقة تعكس أهمية لقب "الإمام" الذي اقتصروه عليه، ومما جاء فيها: "الحمد لله الذي جعل النصر لمن أطاعه، وعاقبة السوء لمن عانده، ولا إله إلا الله المتفرد بالوحدانية، ... أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه، وإلى العدل في الرعية والقسم بالسوية، ... اعلموا عباد الله أن من أوجب الله على أهل طاعته المجاهدة لأهل عداوته ومعصيته باليد واللسان، وفرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[3].

ومما يعطي لإمامة إدريس قيمتها السياسية أنها لم تحتكر الزعامة لنفسها، بل إن "الأمير" الإدريسي أنشأ دولة ذات بعدين: سياسي وديني، مراعاة منه للمشيخة القبَلية، ولا سيما قبيلة أَوْربة التي بايعته بتوجيه من شيخها عبد الحميد الأَوْرَبي؛ فلما استجار إدريس بن عبد الله بهذه القبائل المغربية، "أجاروه، وأوجبوا حقه، ووضعوا له في بلدهم فرضا توسط به ما بينهم من الأحكام من غير أن يضبطهم ضبط السلطان"[4].

وبذلك يكون الأدارسة قد أقاموا إمامة أساس السيادة فيها للدين والواقع السياسي؛ "فكانوا زعماء روحيين وملوكا زمنيين، وتلقبوا بالأئمة ولم يتلقبوا بالخلفاء؛ لأنهم اعتبروا لقب الإمام أرفع منزلة في الدين من غيره"[5]. مدعمين ذلك بركيزتين لضمان استمرار الدولة، أولاهما اختيار أهل الحل والعقد، وثانيهما ولاية العهد. أما الأولى فمستمدة من بيعة المغاربة لإدريس الأول وابنه من بعده على أساس النسب القرشي وبإيعاز من راشد مولى إدريس بن عبد الله. وأما الثانية فتجسدت في توليه الإمام لمن يليه في الحكم من أبنائه، حيث

---

[1]- ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص 73، 74.

[2]- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1418هـ/1997م، ج1، ص 211.

[3]- محمود إسماعيل، الأدارسة في المغرب الأقصى (172- 375هـ): حقائق جديدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1409هـ/1989م، ص 61، 62.

[4]- ابن حيان القرطبي، المقتبس، تحقيق شالميتا وآخرون، المعهد الإسباني العربي للثقافة وكلية الآداب بالرباط، مدريد، 1979م، ص 292.

[5]- سعدون عباس نصر الله، دولة الأدارسة في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1978م، ص 115.

عهد الإمام إدريس الثاني لابنه محمد بالإمامة من بعده بعد أن يُبايَع من قبل أهل الحل والعقد، وهو ما سار عليه الإمام محمد لما عَيَّن ولده عليا وليا للعهد[1].

أما المرابطون فيعتبرون أول من اتخذ سلاطينهم لقب "أمير المسلمين وناصر الدين" مع اعترافهم بالخلافة العباسية، ذلك بأن حكام هذه الدولة تلقبوا في البداية بـ"الأمير"، الذي ظل ينقش على السكة منذ سنة 450هـ/1058م وامتد طيلة حكم أبي بكر بن عمر اللمتوني، قبل أن يتخذ السلطان يوسف بن تاشفين (465- 500هـ/1073- 1106م) لقب "أمير المسلمين" بعد الانتصار في معركة الزلاقة بالأندلس (479هـ/1086م) ، لكونه أصبح على رأس دولة أوسع من التي كانت بأيدي الأمويين بقرطبة والفاطميين بالقيروان.

كان المرابطون يعترفون بخلافة بني العباس ببغداد، وبذلك لم يتخذوا لقب "أمير المؤمنين" الذي يرقى من يتخذه إلى مرتبة الخلافة؛ لأن هذه محصورة في آل البيت عند جمهور العلماء، فلم يبق للمرابطين إلا البحث عن حلّ وسط يختارونه ويطلبون من الخليفة العباسي المصادقة عليه.

وجد الكُتَّاب والفقهاء المرابطون حلّا يوافق الوضع السياسي بالمغرب، فاقترحوا أن يتحلى يوسف بن تاشفين بـ"أمير المسلمين وناصر الدين". وفي هذا الحل دليل على تأثير النظريات الفقهية السنية في حقل السياسة بالعالم الإسلامي خلال القرن 5هـ/11م.

وتظهر الوصايا السياسية والفتاوى الدينية الموجهة إلى يوسف بن تاشفين من الخليفة العباسي المستظهر بالله (487- 512هـ/1094- 1118م) ووزيره "الوزير الأجل" و"عميد الدولة" محمد بن محمد بن جهير (ت. 493هـ/1093م) كبير الوزراء العباسيين، وأبي حامد الغزالي (ت. 505هـ/1111م)، وأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي (ت. 520هـ/1126م)، ثناء هؤلاء على "أمير المسلمين وناصر الدين، القائم بدعوة أمير المؤمنين، أزكى الرغائب بأرض المغاربة، أبي يعقوب يوسف بن تاشفين"[2].

وبذلك فإن المرابطين، وهم يتخذون لقب "أمير المسلمين" ويتمذهبون بمذهب الإمام مالك، ميزوا بين السلطتين الدينية والدنيوية، فاعترفوا للخلافة العباسية السنية (أمراء المؤمنين) بالولاء رسميا ثم تخلوا للفقهاء عن الأحكام، وأشركوهم في القرارات عن طريق المشورة الدائمة والاستفتاء، وهو ما يفسر كثرة الفتاوى المؤيدة للدولة وقتئذ، وجعلت البعض ينعت الدولة المرابطية بـ"دولة الفقهاء" أو دولة "قال مالك"، خدمة للمشروع السياسي والمذهبي الذي قامت من أجله هذه الدولة التي اكتفى سلاطينها بلقب "إمارة المسلمين" ولم يتطلعوا إلى إقامة خلافة منافسة للخلافة العباسية، إدراكا منهم لفقه الواقع السياسي آنذاك[3].

---

[1]- علي بن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص 20، 21، 25، 51، 53.

[2]- أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي، رسائل أبي بكر بن العربي، تحقيق عصمت عبد اللطيف دندش، ضمن كتاب: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص 192.

[3]- سعيد بنحمادة، "الفتوى السياسية ومشروعية سلطان الدولة بالمغرب والأندلس في عهد المرابطين"، ضمن الكتاب الجماعي: النخبة العالمة والمثقفون في تاريخ المغرب والأندلس: رؤى وتقاطعات، مطبعة ووراقة بلال، فاس، ط1، 2024م، ج1، صص 273- 324.

كما حظر لقب "أمير المسلمين" بقوة في الأشعار المرابطية، مدحا ورثاء ليوسف بن تاشفين، فقد مدحه الشاعر عبد الجليل بن وهبون قائلا:

ولْيَرقُبُوا من أمير المسلمينَ ومن مؤيد الدين ليلاً ماله سَحَر

ورثاه الشاعر أبو بكر محمد بن سوار الأشبوني:

ملك الملوك وما تركت لعامل عملا من التقوى يشار إليه

اسمع أمير المسلمين وناصر الد ين الذي بنفوسنا نفديه[1]

ومن جهتهم تلقب المرينيون بلقب "أمير المسلمين" منذ استيلاء يعقوب بن عبد الحق على العاصمة الموحدية مراكش (668هـ/1269م) بعدما كانوا في بداية أمرهم يكتفون بلقب "الأمير" لكونهم كانوا تحت وصاية الموحدين ومن بعدهم الحفصيين بإفريقية. وأضاف بنو مرين إلى ألقابهم الملوكية لقبا آخر هو لقب "السلطان"، اقتباسا من السلاجقة بالمشرق الإسلامي، بينما سرى لقب "أمير المؤمنين" لديهم منذ عهد أبي عنان (749- 759هـ/1351- 1358م) في إطار بحث بني مرين عن الشرعية الدينية والسياسية لدولتهم، وإن عاد سلاطينهم إلى لقب "أمير المسلمين" في المراحل الأخيرة من عمر الدولة المرينية[2].

ومن ثم فإن لقب "أمير المسلمين" هو لقب أقل من الخلافة، مكَّن الأمراء والسلاطين الذين اتخذوه من تولّي حكم مستقل أو الاعتراف بسلطان أجنبي عنهم.

2- "أمير المؤمنين": إذا كان لقب "أمير المسلمين"، كما جسده المرابطون والمرينيون في تاريخ المغرب، لقبا ملوكيا في مرتبة أدنى من لقب "أمير المؤمنين"؛ فإن هذا الأخير يخص الخليفة أي الحاكم الأسمى في الدولة الإسلامية أو الخلافة، والمنتمي لآل البيت، والمختص بالإمامة الدينية (الصلاة باعتبارها الإمامة الصغرى)، وتدبير الحياة العامة على أساس البيعة والطاعة.

وكان عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أول من اتخذ هذا اللقب وأضفى عليه بُعده المؤسساتي انسجاما مع المرحلة التي تمت فيها مأسسة نظم الدولة وتنظيماتها، وحذا حذوه خلفاء بني أمية وبني العباس (اشترطوا انتماء الخليفة لسلالة العباس بن عبد المطلب)، والفاطميين (شريطة انتماء الخليفة لسلالة علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء) في المشرق الإسلامي، ولم يبدأ صغار الأمراء في الشرق في اتخذا هذا اللقب إلا بعد أن سقطت بغداد عام 656هـ/1258م.

وانتشر استعمال هذا اللقب بالغرب الإسلامي، فاتخذه الرستميون وبنو زيري وبنو حماد ببلاد المغرب، والأمويون بالأندلس ابتداء من سنة 316هـ/ 968م في عهد عبد الرحمن الناصر (300- 350هـ/912- 961م)[3].

---

[1]- أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1417هـ/1997م، ق2، م1، ص 246، م2، ص 830. أبو العباس أحمد بن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م، ج4، ص 47.

[2]- أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1333هـ/1915م، ص ج5، ص 486، 487. محمد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 1420هـ/2000م، 81.

[3]- عبد اللطيف أكنوش، مادة "أمير" معلمة المغرب، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الأمان، الرباط، ط2، 1435هـ/2014م، ج3، ص 798.

أما بالمغرب الأقصى فقد فرض الموحدون بيعتهم كخلفاء، فاتخذوا لقب "أمير المؤمنين"، وبادروا بذلك إلى وضع الحكم على سُلَّم مغاير للمرابطين بحكم استناده إلى مرجعية الإمام المعصوم الجامع بين مختلف السلط، لأن الأمر يتعلق عندهم بنظام يعتبر نفسه نظام خلافة مستقلة عن غيرها إن لم يكن يعتقد أنه هو مقر الخلافة الحق؛ فقد تولى عبد المؤمن بن علي الكُومي (524- 558هـ/1130- 1163م) خلافة المهدي بن تومرت (ت. 524هـ/1130م)، وتلقب بـ"أمير المؤمنين" إضافة إلى اللقبين الخلافيين اللذين كان يسمى بهما، وهما "الإمام" و"القائم بأمر الله"[1].

وتعزيزا لهذا اللقب السلطاني، وانسجاما مع الأحكام الفقهية، انتسب عبد المؤمن إلى الشجرة النبوية عن طريق جدته "كُنونة بنت إدريس الثاني"، على منوال المهدي بن تومرت الذي أُعطيَ النسب الشريف مرة عبر إدريس الأول، ومرة أخرى عبر محمد بن الحسن السبط بن علي وفاطمة الزهراء[2].

واحتفظ جميع السلاطين في الدولة الموحدية بلقب "أمير المؤمنين"، إلى درجة أن بعض الروايات التاريخية تردد سبب عدم مساعدة يعقوب المنصور الموحدي (580- 595هـ/1184- 1199م) لصلاح الدين الأيوبي ضد الصليبيين، لكون رسالة صلاح الدين، وإن افتتحت بلقب "أمير المؤمنين"، فقد اكتفت بتكرير لقب "سيدنا" دون ذكر الإمرة[3].

تعززت وظيفية "إمارة المؤمنين" مع وصول السعديين والعلويين إلى الحكم بالنظر لأصولهم، فتم تأسيس "الدول الشريفة" لكون سلاطين الدولتين ينتمون إلى محمد النفس الزكية بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن بن علي بن أبي طالب؛ فنشأت خلافة بالمغرب منذ القرن 10هـ/16م، وخوطب سلاطينها بالأشراف الحسنيين وأمراء المؤمنين، بدءا بمحمد الشيخ السعدي الذي تلقب منذ بيعته عام 951هـ/1545م بـ"المهدي"، وبعدها بـ"أمير المؤمنين"، مستعيضا بذلك عن لقب والده محمد بن عبد الرحمن الذي سمي بـ"القائم بأمر الله"[4].

أما السلطان أحمد المنصور الذهبي (986- 1012هـ/1578- 1603م) فقد اتخذ كل ألقاب الخلافة؛ فهو "أمير المؤمنين وإمام الجامعة، ... وركن الإمامة، ... ومالك إمرة المؤمنين"[5]، وذلك تخليدا لانتصار الدولة السعدية في معركة وادي المخازن على البرتغال (986هـ/1578م)، ولأن السلاطين السعديين، بالنظر لأصلهم العربي ونسبهم الشريف، كانوا يعتبرون دولتهم بعثا وتجديدا للخلافة الهاشمية المنقرضة، وأنهم أجدر بخلافة المسلمين من الأتراك العثمانيين، الذين هم في نظر مؤرخي الدولة السعدية، "قلدوا الأمر في الحقيقة

---

[1]- الناصري، الاستقصا، ج2، ص 109، 110.

[2]- أبو بكر بن علي الصنهاجي البيذق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م، ص 36.

[3]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج6، صص 526- 530. عز الدين عمر أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت/القاهرة، ط1، 1403هـ/1983م، صص 32- 41.

[4]- عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 1427هـ/2006م، ص 228، .

[5]- أبو فارس عبد العزيز الفشتالي، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، تحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، الرباط، 1984م، ص 25.

نيابة وأمانة يؤدونها إلى من هو أحق بها وأهلها، وهم موالينا وساداتنا الشرفاء ملوك بلادنا المغرب، الذين شرفت بهم الإمامة والخلافة"[1].

واستمر لقب "أمير المؤمنين" مع سلاطين الدولة العلوية، منذ القرن 11هـ/17م، ولم تنجح الضغوط المتنوعة التي فرضتها الدول الأوروبية خلال القرن 13هـ/19م، في المس بهذا اللقب السلطاني ولا تغييره، بل تمت الدعوة إلى ترسيخه في الوثيقة الدستورية الصادرة 1908م، التي تؤرخ لبداية الحركة الدستورية المغربية المعاصرة، من خلال التنصيص على أهمية البيعة في دينامية النظام السياسي الملكي، بأن تكون الملكية المغربية وراثية بموجب ولاية العهد ومبايعة أهل الحل والعقد للملك[2]؛ إذ تنص المادة 6 من مشروع الدستور المذكور، الذي سمي كذلك بـ"دستور لسان المغرب" نسبة إلى جريدة "لسان المغرب" بطنجة التي أصدرته في أربعة أعداد ما بين 11 أكتوبر و 4 نونبر 1908م، على أن "يلقب السلطان بإمام المسلمين وحامي حوزة الدين". وجاء في المادة 7: "يجب على كل فرد من أبناء السلطة الطاعة للإمام الشريف والاحترام لذاته، لأنه وارث البركة الكريمة". وهي المبادئ التي تدخل ضمن المحاور الأربعة الكبرى التي تضمنتها المواد 93 التي تضمنّها هذا الدستور، والتي يتمحور أحدها حول "المبادئ العامة للدولة"[3].

وتم الإبقاء على هذا الواقع المؤسساتي زمن الحماية، كما يشير إلى ذلك نص المعاهدة الموقعة في 30 مارس 1912م، باعتبار "إمارة المؤمنين" منظومة حضارية ثابتة في تاريخ المغرب، ولذلك كانت التنصيص على "جلالة السلطان"، وهو ما استحضرته المقاومة القبَلية المسلحة، والحركة الوطنية سواء في مطالبتها بالإصلاحات أو الاستقلال، لمّا دافع رموزها بقوة عن "إمارة المؤمنين"، لأنها المؤسسة الدينية والسياسية والإدارية الجامعة للسلطة والمجتمع والثقافة[4].

وقد ترسخ في مغرب ما بعد الاستقلال مفهوم "إمارة المؤمنين" في ظل بناء الدولة المغربية الحديثة، بدءا بـ"العهد الملكي عام 1958م"، الذي تنص مبادئه، حسب الخطاب الملكي للمغفور له جلالة محمد الخامس يوم 8 ماي 1958م، على "أن سيادة البلاد تتجسم في الملك الذي هو الأمين عليها والحفيظ لها. وإننا لجادون في السعي لإقرار نظام ملكي دستوري تراعى فيه المصلحة العليا للبلاد وطابعها الخاص، وتتحقق بفضله ديموقراطية صحيحة تستمد محتوياتها من: روح التعاليم الإسلامية، وواقع التطور المغربي، وإشراك الشعب تدريجيا في تدبير شؤون البلاد ومراقبة تسييرها"[5].

---

[1]- علي بن محمد التمگروتي، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم محمد الصالحي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي/المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007م، ص 165.

[2]- حميد أبكريم، إمارة المؤمنين بين التأصيل الشرعي والدستوري، (أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس- أگدال.، الرباط، 2003- 2004م، (مرقونة)، ص 128.

[3]- أحمد بوزور، الدستور المغربي .. سياق النشأة ومسار التطور، دراسة التطور: دراسة في التاريخ الدستوري المغربي (1900- 2011)، إصدارات المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية، شمس برينت، الرباط، ط1، 2019م، ج1، ص 32، 33.

[4]- عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية 1830- 1912، ترجمة محمد حاتمي ومحمد جادور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط1، 2015م، صص 563- 574.

[5]- المملكة المغربية، الجريدة الرسمية، السنة السابعة والأربعون- عدد 2378، 3 ذي القعدة 1377 (23 مايو 1958)، ص 1182.

وجاء عقد البيعة للمغفور لهما الجلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، وعقد البيعة لجلالة الملك محمد السادس لترسيخ ذلك، فقد جعل نص البيعة لجلالته يوم الجمعة 9 ربيع الثاني 1420هـ/23 يوليوز 1999م "الأمانة العظمى أمنا للأمة ونعمة ورحمة، وجعل البيعة ميثاقا والطاعة لأولي الأمر عهدا ووفاقا".

وهي المقتضيات التي تمت مراعاتها في دستور 2011م لتثبيت الجذور الحضارية لـ"إمارة المؤمنين" لكونها أحد ثوابت الهوية الجامعة عبر تاريخ المغرب، والذي ينص بابه الثالث على اختصاصات الملَكية؛ فالفصل 41 يجعل من "الملك، أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه. ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا في شأن المسائل المحالة إليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحة. تحدد اختصاصات المجلس وتأليفه وكيفيات سيره بظهير. يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصريا، بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر"[1].

ومن الألقاب الملوكية التي ترددت في المغرب المعاصر نجد لقب "العاهل" الأشد ارتباطا بطبيعة الحكم، والذي تعود جذوره الأولى إلى العهد السلجوقي زمن الخلافة العباسية بالعراق، إلا أنه تكيف مع بنية السلطة السياسية والدينية في تاريخ المغرب، التي سميت كذلك بـ"المخزن"، الذي هو جهاز سياسي وديني وإداري وتدبيري مرادف للحُكم، وتعبير عن الدولة التي تمارس السيادة مركزيا ومحليا، والسلطة التي تستعملها لضبط الأمن الداخلي والخارجي للبلاد ولجباية الضرائب وتحقيق التوازنات القبَلية التي شكلت أساس استقرار المجتمع. و"سواء قلنا إن المخزن ما زال هو نظام الدولة في المغرب، بالرغم من ارتدائه لأردية الحداثة، أو قلنا إن الدولة المغربية مَلَكية دستورية تحت كساء المخزن؛ فالذي لا مراء فيه هو أن النظام المخزني من مولدات التشكيلة الاجتماعية المغربية، وأن ما يطرأ عليه من التغيير هو المقابل لما يطرأ على تلك التشكيلة من ذلك"[2].

خاتمة: وهكذا تُشَكّل "إمارة المؤمنين" ركيزة بنيوية تتقاطع من خلالها الثوابت الحضارية التي تضمن استمرار النظم والتنظيمات؛ فهذه "الدولة الوطنية المغربية استمرت منذ الأدارسة إلى اليوم، على شكل سلسلة متصلة الحلقات، ... لم تعرف قط انقطاعا، فلم يخضع المغرب بعد الأدارسة لا للخلافة العباسية، ولا للخلافة الأموية في الأندلس، ولا للخلافة الفاطمية، ولا للخلافة العثمانية. وأكثر من ذلك كان آخر دولة

---

[1]- دستور المملكة المغربية 2011، الباب الثالث، الفصل 41.

[2]- إبراهيم بوطالب، مادة "المخزن"، معلمة المغرب، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، سلا، 1426هـ/2005م، ج21، صص 7038- 7042. راجع كذلك: محمد بن عبد الله الكيكي، مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال، تحقيق أحمد التوفيق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، صص 19- 21. حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ص 356، 357.

استعمرت، وبموجب عقد حماية وليس بموجب هزيمة عسكرية أو انفكاك داخلي. وفوق ذلك كان المغرب لا أقول أول دولة استقلت، بل أقول أول دولة استرجعت استقلالها في أقصر مدة وبأقل خسارة"[1].

[1]- محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية .. الحداثة والتنمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1988م، ص 116.